الأمم المتحدة

A/71/836/Add.9

الجمعية العامة

Distr.: General
21 April 2017
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون

البند ١٤٩ من جدول الأعمال

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

الميزانية المقترحة لمركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا، للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

اعتمادات الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	٤٠٠ ٥٥٦ ٣٥ دولارا
الإنفاق في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	٤٠٠ ٧٥٩ ٢٩ دولارا
الرصيد الحرّ في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦	٠٠٠ ٧٩٧ ٥ دولارا
اعتمادات الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	٦٠٠ ٢٠٣ ٣٩ دولارا
الإنفاق المتوقع للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧[أ]	٣٠٠ ٧٤٣ ٣٥ دولارا
النقص المتوقع في الإنفاق في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧[أ]	٣٠٠ ٤٦٠ ٣ دولارا
المبلغ الذي يقترح الأمين العام اعتماده للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	٨٠٠ ٢٥٥ ٣٧ دولارا
المبلغ الذي توصي اللجنة الاستشارية باعتماده للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	٦٠٠ ٤٨٤ ٣٣ دولارا

(أ) التقديرات في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧.

270417 270417 17-04067 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – **تستتبع توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، الواردة في الفقرات ٣٢ و ٣٣ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٤١ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٧ أدناه، تخفيضا قدره ٢٠٠ ٧٧١ ٣ دولار في الميزانية المقترحة لمركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا، للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.** وقد قدّمت اللجنة توصيات وملاحظات بشأن مسائل معيّنة، حسب الاقتضاء، في الفقرات الواردة أدناه.

٢ – واجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في تمويل مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، بممثلين للأمين العام قدّموا إليها معلومات وإيضاحات إضافية، اختُتمت بردود خطية وردت في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة والوثائق التي استعانت بها للحصول على معلومات أساسية. ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة وتوصياتها بالتفصيل فيما يتعلق بالنتائج التي توصّل إليها مجلس مراجعي الحسابات بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وبشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام، في تقريري اللجنة ذوي الصلة (A/71/845 و A/71/836 على التوالي).

ثانيا – تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦

٣ – بلغت الموارد المعتمدة لمركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ ما قدره ٤٠٠ ٥٥٦ ٣٥ دولار. وبلغ مجموع النفقات لتلك الفترة ٤٠٠ ٧٥٩ ٢٩ دولار، مما أدى إلى نقص في الإنفاق عن المبلغ المعتمد في الميزانية إجماليه ٠٠٠ ٧٩٧ ٥ دولار، أو بنسبة ١٦,٣ في المائة (A/71/809، المرفق الرابع عشر).

٤ – ويرد تحليل للفروق في الفرع الرابع من تقرير الأداء ذي الصلة. وينعكس انخفاض الاحتياجات أساسا في إطار ما يلي:

(أ) الاتصالات (بمبلغ ٦٠٠ ٧٣٢ ٣ دولار أو بنسبة ٧٥,٦ في المائة)، وهو انخفاض يُعزى أساسا إلى إلغاء العقد الخاص بحل الإنترنت ذي النطاق الترددي العريض وعالي السرعة، ونقل معدات الاتصالات من بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا إلى المركز الإقليمي للخدمات، وهو ما أسفر عن إلغاء المشتريات المقررة؛

(ب) تكنولوجيا المعلومات (بمبلغ ٧٠٠ ٦٣٢ ١ دولار أو بنسبة ٤٥,٤ في المائة)، وهو انخفاض يعزى أساسا إلى انخفاض عدد موظفي تكنولوجيا المعلومات المتعاقد معهم مقارنة بالعدد المدرج في الميزانية، وعدم استخدام حصة المركز للخدمات المركزية لتكنولوجيا

المعلومات في المقر، ونقل معدات تكنولوجيا المعلومات من بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا إلى مركز الخدمات الإقليمي، وهو ما أدى إلى إلغاء المشتريات المقررة؛

(ج) الموظفون الوطنيون (بمبلغ ٥٠٠ ٢٣٧ ١ دولار أو بنسبة ٢٥,٠ في المائة)، وهو انخفاض يُعزى أساسا إلى ارتفاع متوسط معدل الشغور الفعلي الذي بلغ ٨٣,٣ في المائة للموظفين من الفئة الفنية الوطنية، مقارنة بمعدل الشغور المدرج في الميزانية والبالغ ١٥ في المائة (A/71/809، المرفق الرابع عشر، الفقرات ٢٤ و ٣٠ و ٣١).

٥ - وتعزى زيادة الاحتياجات أساسا إلى بند المرافق والهياكل الأساسية (٣٠٠ ١٤٥ ٢ دولار أو ٣٩,٢ في المائة)، لأسباب في مقدمتها زيادة الاحتياجات المتعلقة بإنجاز أشغال بناء مرافق المكاتب في مركز الخدمات الإقليمي، والتي لم تكتمل خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ ورُحلت إلى الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ (A/71/809، المرفق الرابع عشر، الفقرة ٢٨).

٦ - ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة الاستشارية عن المعلومات الواردة في تقرير الأداء بشأن كل وجه من أوجه الإنفاق، حسب الاقتضاء، في مناقشة الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ في الفقرات الواردة أدناه.

ثالثا - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

٧ - أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن نفقات الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ قد بلغت في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧ ما إجماليه ٦٠٠ ٣٧٧ ٢١ دولار، مقابل مخصصات إجماليها ٦٠٠ ٢٠٣ ٣٩ دولار. وتبلغ النفقات الجارية والمتوقعة للفترة المالية بأكملها ما قدره ٣٠٠ ٧٤٣ ٣٥ دولار، وهو ما يترتب عليه نقص متوقع في الإنفاق عن المدرج في الميزانية بمقدار ٣٠٠ ٤٦٠ ٣ دولار أو بنسبة ٨,٨ في المائة.

٨ - وفيما يتعلق بشغل الوظائف، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن معدلات الفترة الجارية في مركز الخدمات الإقليمي حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ كانت كما يلي:

حالة الموارد البشرية من حيث شغل الوظائف للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧

الفئة	الوظائف المعتمدة[أ]	الوظائف المشغولة	معدل الشواغر (بالنسبة المئوية)
الوظائف			
الموظفون الدوليون	١٤٦	١١٦	٢٠,٥
الموظفون الوطنيون			
الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	٣١	١٥	٥١,٦
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	٢٣٦	٢٢٤	٥,١
متطوعو الأمم المتحدة	٨	٣	٦٢,٥

(أ) مثل أكبر عدد من الوظائف المعتمدة للموظفين المدنيين في الفترة المعنية.

رابعا - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

ألف - الولاية والنتائج المقررة

٩ - بموجب قرارها ٦٤/٢٦٩، أنشأت الجمعية العامة مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي في تموز/يوليه ٢٠١٠ بوصفه مركزا مشتركا لتوفير الخدمات للبعثات في المنطقة في إطار استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي. وقرَّرت الجمعية العامة لاحقا في قرارها ٦٩/٣٠٧ منح المركز استقلالا تشغيليا وإداريا، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدِّم مقترح ميزانية للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، يُقيَّد على حساب البعثات التي يدعمها المركز. وفي القرار ٧٠/٢٨٩، قررت الجمعية العامة أن تنظر في دورتها الحادية والسبعين في مسألة تمويل المركز (A/71/835، الفقرة ١).

١٠ - ويفيد تقرير الأمين العام بأن مركز الخدمات الإقليمي يقدم خدمات مشتركة إلى البعثات المشاركة بهدف نقل المهام الإدارية الخاصة بالمعاملات والتي لا ترتبط بمكان معين من البعثات الميدانية إلى المركز، بما في ذلك العناصر الخاصة بالمعاملات في مجالات الموارد البشرية، والمالية، والحركة والمراقبة المتعددتي الوسائط، ونقل الأفراد والبضائع، والدعم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويدعم المركز حاليا سبع عمليات لحفظ السلام[(١)]، وست بعثات من البعثات السياسية الخاصة[(٢)] ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي (A/71/835، الفقرتان ٢ و ٣).

١١ - ويقترح الأمين العام إضافة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية إلى قائمة البعثات المستفيدة من مركز الخدمات الإقليمي، بحيث يدعم المركز العمليات الإدارية للبعثة في مجالات المالية والسفر والموارد البشرية. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن المركز يقدم طائفة كاملة من خدمات المعاملات الإدارية المتصلة بشؤون المالية والموظفين إلى البعثات الموجودة في شرق ووسط أفريقيا، وأن إضافة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية جزءٌ من مبادرة اتخذتها إدارة الدعم الميداني من أجل معالجة التحديات التشغيلية التي تواجهها البعثة. وأُبلغت اللجنة كذلك بأن الطابع الملحّ للوضع التشغيلي يتطلب

(١) بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال.

(٢) مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، وفريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ومكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني ببوروندي.

إدراج بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في قائمة العملاء الأساسيين للمركز للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. **وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة، بموجب قرارها ٧١/٢٧٢، طلبت إلى الأمين العام أن يعرض على نظر الجمعية العامة في الجزء الرئيسي من دورتها الثانية والسبعين تقريرا عن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي يتضمن اقتراحا شاملا ومكتملا يستمر بموجبه الأخذ بآراء جميع الجهات صاحبة المصلحة**؛ وتبدي اللجنة مزيدا من الملاحظات والتوصيات فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في تقريرها ذي الصلة (A/71/836/Add.1). وترد في الفقرة ٣٦ أدناه توصيات اللجنة بشأن الموارد المتصلة بإضافة البعثة المذكورة إلى قائمة البعثات المستفيدة من خدمات المركز.

١٢ - وبالإضافة إلى ذلك، يشير الأمين العام إلى أن مركز الخدمات الإقليمي يقوم منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ بتقديم الخدمات المتعلقة بتجهيز كشوف المرتبات للموظفين الوطنيين وفرادى الموظفين النظاميين في خمس بعثات إضافية هي: بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ولجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو (A/71/835، الفقرة ٥). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن دمج تجهيز كشوف المرتبات هو ترتيب إداري يرمي إلى تيسير بدء تنفيذ المجموعة ٥ من نظام أوموجا في جميع البعثات الميدانية واستمر العمل به لتلبية الاحتياجات الجديدة التي نشأت في أعقاب بدء تنفيذ ذلك النظام. وأُبلغت اللجنة كذلك بأنه لا يُقترح اعتماد نموذج للخدمات المشتركة لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ولجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا — بيساو، وأن تلك هي ترتيبات مؤقتة في انتظار ما ستقرره الجمعية العامة بشأن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي. **ولئن كانت اللجنة الاستشارية لا تعترض على اتخاذ ترتيب مؤقت لدعم تنفيذ نظام أوموجا، فإنها تذكّر بأن قرار الجمعية العامة ٧٠/٢٤٨ ألف ينص على وجوب أن تحظى جميع التغييرات في نموذج تقديم الخدمات في الحاضر والمستقبل على موافقة الجمعية العامة (انظر A/71/595، الفقرة ٥٥)**.

١٣ - وفيما يتعلق بالمبادرات المقررة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، يشير التقرير إلى أنه من المتوقع أن يضطلع مركز الخدمات الإقليمي بأنشطة التصفية المتبقية دعما لإغلاق عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، ولدعم الخفض التدريجي للعناصر الإدارية في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في مراحلها الأخيرة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٨. وسيواصل المركز أيضا اختبار ورصد إطاره للرقابة الداخلية وتثبيت عمليات نظام أوموجا، والعمل على مشروع وقف تشغيل نظام غاليليو ونشر الخصائص الوظيفية المتعلقة بإدارة سلسلة الإمداد في نظام أوموجا (A/71/835، الفقرات ١٨ و ٢٢ و ٢٣).

١٤ - ووفقا للتقرير، ستركز دائرة الخدمات الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على خدمات إعداد الفواتير الهاتفية على الصعيد الإقليمي؛ وخدمات التدريب؛ وأكاديمية الإشارات العسكرية التابعة للأمم المتحدة؛ والدراسات الاستقصائية للوقوف على مدى الامتثال على الصعيد الإقليمي في مجال أمن المعلومات ومعاييرها. والاختبارات التجريبية للتكنولوجيا الساتلية ذات النطاق الترددي العريض وزمن الاستجابة القليل. وسيشارك مركز المراقبة المتكاملة للنقل والتحركات في تخطيط واعتماد مبادرة إقليمية للنقل المحوري لتمكين البعثات من تقاسم العتاد الجوي للرحلات الجوية المقررة لنقل الركاب، وأيضاً مبادرة إدارة سلسلة الإمداد لتنفيذ مشروع ممر شرق أفريقيا، الذي يركز على ستّ بعثات لحفظ السلام في المنطقة، هي: بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال. (A/71/835، الفقرات ٢٥-٢٨؛ وانظر أيضا الفقرتين ٢٣ و ٢٤ أدناه). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن مفهوم النقل المحوري للعمليات على الصعيد الإقليمي، الذي يستخدم عنتيبي، حيث يقع المطار الرئيسي، بوصفها مركزا محوريا، يتيح خدمات شهرية متكاملة من الرحلات المقررة/المكوكية دعما لكل من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، فضلا عن الرحلات الجوية المخصصة، بما في ذلك تقديم الدعم الطبي الجوي الاستراتيجي (إجلاء المصابين والإجلاء الطبي) إلى البعثات المستفيدة من خدمات المركز. **وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي إدراج مزيد من المعلومات عن رحلات الإجلاء الطبي في تقرير الأمين العام المقبل بشأن مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي.**

إعادة هيكلة خطوط الخدمات في مركز الخدمات الإقليمي

١٥ - يُقترح خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ إعادة تنظيم خطوط الخدمات ذات الطابع الوظيفي المتقاطع التي يقدمها مركز الخدمات الإقليمي في شكل خطوط للخدمات حسب فئات الأفراد، من أجل زيادة تبسيط العمليات الإدارية مع الاستفادة الكاملة من الخصائص الوظيفية لنظام أوموجا. وسيتم دعم خطوط الخدمات في إطار ثلاث ركائز رئيسية، على النحو التالي:

(أ) قسم للموظفين الدوليين يتألف من خط للخدمات المتعلقة بالإلحاق بالخدمة وانتهائها، وخط للخدمات المتعلقة بالاستحقاقات وكشوف المرتبات، وخط للخدمات المتعلقة بالسفر والمطالبات، وخط للخدمات المتعلقة بمنح التعليم؛

(ب) قسم للموظفين الوطنيين يتألف من خط للخدمات المتعلقة بالموارد البشرية وكشوف المرتبات، وخط للخدمات المتعلقة بالسفر والمطالبات؛

(ج) قسم للأفراد النظاميين يتألف من خط للخدمات المتعلقة بالموارد البشرية وكشوف المرتبات، وخط للخدمات المتعلقة بالإلحاق بالخدمة وانتهائها، وخط للخدمات المتعلقة بالسفر والمطالبات (A/71/835، الفقرة ٨).

وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على إعادة الهيكلة المقترحة وتثق في أن عملية إعادة الهيكلة ستؤدي إلى مكاسب على مستوى الكفاءة وتحسين الدعم المقدم إلى فئات الموظفين والبعثات المستفيدة. وتتوقع اللجنة أن يتضمن التقرير المقبل للأمين العام عن مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي معلومات عن المكاسب التي تحققت في الكفاءة نتيجة عملية إعادة الهيكلة.

١٦ - وفي إطار الهيكل المقترح، بما في ذلك قسم الأفراد النظاميين الجديد، يُقترح إنشاء وظيفة برتبة ف-٥ لمدير تقديم الخدمات من أجل إدارة القسم، بينما يكون كل من قسم الموظفين الدوليين وقسم الموظفين الوطنيين المعادة تسميتهما تحت رئاسة وظيفتَي مديري تقديم الخدمات برتبة ف-٥ الموجودتين في الخطين السابقين المتعلقين بالخدمات المتعلقة بالبدلات والمدفوعات، والخدمات المتعلقة بالمزايا والاستحقاقات (A/71/835، الفقرة ١١؛ وانظر أيضا الفقرة ٣٤ أدناه).

ترتيبات الحوكمة

١٧ - يشير التقرير إلى أن ترتيبات الحوكمة في مركز الخدمات الإقليمي قد تغيّرت. فاللجنة التوجيهية السابقة، المشكَّلة من مديري ورؤساء دعم البعثة في العمليات الميدانية التي تستفيد من خدمات المركز قد استُعيض عنها بمجلس عملاء له نفس التشكيلة. وأُنشئت لجنة توجيهية جديدة لإدارة المركز، تتألف من مديري شعبة الموظفين الميدانيين، وشعبة الميزانية والمالية للعمليات الميدانية، وشعبة الدعم اللوجستي، وشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة الدعم الميداني، ورئيس ونائب رئيس مجلس العملاء لتمثيل العمليات الميدانية. وعلى مستوى العمل، يجتمع مديرو وحدات تقديم الخدمات ومديرو خطوط الخدمات كل ثلاثة أشهر مع نظرائهم، رؤساء أقسام الموارد البشرية ورؤساء أقسام الميزانية والشؤون المالية في البعثات، لاستعراض أداء الخدمات الإدارية وتوزيع الأدوار بين المركز والبعثات المستفيدة فيما يتعلق بمهام الموارد البشرية والشؤون المالية التي لا تزال تؤدى داخل البعثات (A/71/835، الفقرة ١٩).

١٨ - وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن اللجنة التوجيهية هي الهيئة العليا للحوكمة وصنع القرار في مركز الخدمات الإقليمية وأنها تقدم تقاريرها مباشرة إلى وكيل الأمين العام للدعم الميداني، وأن عضويتها تشمل أيضا مساعد الأمين العام للدعم الميداني ورئيسة المركز كعضو بحكم منصبها. وأُبلغت اللجنة كذلك بأن اللجنة التوجيهية السابقة، التي أصبحت الآن مجلس العملاء، تضطلع بدور خبير استشاري لرئيسة المركز وتقدم تقاريرها

مباشرة إلى اللجنة التوجيهية الجديدة. وسيظل أعضاء مجلس العملاء هم نفس أعضاء اللجنة التوجيهية السابقة، المؤلفة من مديري ورؤساء دعم البعثة في العمليات الميدانية، وسيشغل اثنان منهم منصب الرئيس ونائب الرئيس.

١٩ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة قررت في القرار ٣٠٧/٦٩ منح مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي الاستقلالية التشغيلية والإدارية وأيدت مبادرة الأمين العام التي تقضي بأن يقدم المركز تقاريره مباشرة إلى إدارة الدعم الميداني. وتشير اللجنة كذلك إلى أن مبادرة الأمين العام لم تشمل في ذلك الوقت إنشاء لجنة توجيهية جديدة تقدم إليها اللجنة التوجيهية السابقة، التي أصبحت الآن مجلس العملاء، تقاريرها (انظر A/69/651، الفقرة ٢٧). وترى اللجنة الاستشارية أن ترتيبات الحوكمة الجديدة قد أضافت طبقة إدارية جديدة، حيث يقدم المركز تقاريره إلى إدارة الدعم الميداني عن طريق اللجنة التوجيهية، وقد لا تكون متوافقة مع قرار الجمعية العامة ٣٠٧/٦٩. وبالنظر إلى ما قررته الجمعية العامة بشأن الاستقلالية التشغيلية والإدارية للمركز وتقديم المركز تقاريره مباشرة إلى إدارة الدعم الميداني، توصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام تنقيح ترتيبات الحوكمة وتقديم معلومات مستكملة في تقريره المقبل بشأن المركز.

التمويل المرن

٢٠ - لاحظت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٨٦/٧٠ الحاجة إلى إحراز مزيد من التقدم في وضع نموذج التمويل المرن لمركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، وطلبت إلى الأمين العام كفالة أن تراعي جميع نماذج التمويل المرن جملة أمور منها عوامل عبء العمل وتحقيق مكاسب في الكفاءة. وبموجب قرارها ٢٨٩/٧٠، أيدت الجمعية العامة أيضا توصية اللجنة الاستشارية بأن يواصل الأمين العام تطوير نموذج التمويل المرن للمركز بحيث يشمل مركز المراقبة المتكاملة للنقل والتحركات ودائرة الخدمات الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويقدم آخر المعلومات في مقترح الميزانية المقبلة للمركز.

٢١ - ويرد في التقرير أن نموذج التمويل المرن لمركز الخدمات الإقليمي يستند إلى الافتراضات والتعاريف الرئيسية التالية: (أ) الفئات الثلاث للموظفين الدوليين والموظفين الوطنيين وفرادى الأفراد النظاميين (ويُستبعد الأفراد المقدمون من الحكومات وأنواع الخدمات غير المتصلة بالأفراد وأفراد الوحدات)؛ و (ب) استخدام عدد الموظفين المموَّل فعليا بتطبيق عوامل الشغور المدرجة في الميزانية؛ و (ج) نظام للترجيح وهو عبارة عن مقياس يُطبَّق على عدد الموظفين المموَّل للتمييز بين عبء العمل اللازم لتقديم الخدمات لمختلف فئات الموظفين (الموظفون الدوليون: ١,٠؛ الموظفون الوطنيون: ٠,٤؛ فرادى الأفراد النظاميين: ٠,٤)؛ و (د) مضاعف لتحديد عدد العملاء الذين يقدِّم لهم الدعم موظفٌ واحدٌ من المركز لدى تقديم الخدمات المتعلقة بالمعاملات الأساسية. وباستخدام هذه الافتراضات، يتبين

أن نموذج التمويل المرن يتألف من ثلاثة عناصر مختلفة تُصنَّف، حسب احتياجات المركز من الموظفين. فالعنصر الأول (سين) هو عنصر صغير وثابت التكلفة لا بد منه لإدارة المركز. والعنصر الثاني (صاد) هو عنصر إدارة الحسابات، وهو عنصر الحد الأدنى من التكلفة المتغيرة على أساس عدد البعثات المستفيدة. والعنصر الثالث (عين)، وهو أكبر عنصر للتكاليف المتغيِّرة، يمثل العمليات الأساسية لإجراء المعاملات وتقديم الخدمات بشكل مباشر. وذُكر في التقرير أيضا أنه جرى تعديل نموذج التمويل المرن بحيث تُستبعد إدارة شؤون متطوعي الأمم المتحدة التي يتولى إدارتها حاليا برنامجُ الأمم المتحدة الإنمائي ومقرُ متطوعي الأمم المتحدة في بون، ألمانيا (A/71/835، الفقرات ٣٣-٣٦). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن متطوعي الأمم المتحدة قد أُدرجوا في عام ٢٠١٦ بوصفهم فئة من فئات الأفراد في نظام الترجيح الخاص بنموذج التمويل المرن (انظر A/70/754).

٢٢ - ووفقا للتقرير، يؤدي تطبيق نموذج التمويل المرن للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ على مركز الخدمات الإقليمي مع إدراج بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية باعتبارها بعثة مستفيدة من خدماته إلى النتائج التالية: (أ) العنصر سين: هو العنصر الثابت ويساوي ١٣ وظيفة؛ و (ب) العنصر صاد: وهو العنصر المتعلق بإدارة الحسابات ويساوي ٣٠ وظيفة؛ و (ج) العنصر عين: وهو عنصر العمليات الأساسية المتعلقة بإجراء المعاملات وتقديم الخدمات بشكل مباشر، ويساوي ٣٥٣ وظيفة، على أساس مرجح إلى ٧٨٣ ٩ موظفا من موظفي البعثات المستفيدة، بمن فيهم موظفو بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، ومع تطبيق المضاعف البالغ ٢٧,٧ بشأنهم. وبالتالي، يشير النموذج إلى أن مركز الخدمات الإقليمي سيحتاج إلى ٣٩٦ وظيفة متصلة بالشؤون المالية والموارد البشرية في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، وهو ما يمثل زيادة قدرها ١٥ وظيفة إضافية (تشمل الوظائف العشر المقترح إنشاؤها في المركز من أجل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية)، مقارنة بما عدده ٣٨١ وظيفة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ (A/71/835، الفقرات ٣٧-٣٩). **وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المضاعف البالغ ٢٧,٧ مطابق للمضاعف المستخدم في عام ٢٠١٦ (انظر A/70/754) وترى أن المضاعف ينبغي أن يعكس بيانات الفترات السابقة، فضلا عن المكاسب التي تحققت في الكفاءة. وتتوقع اللجنة أن يتضمن التقرير المقبل للأمين العام معلومات بشأن المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة وبيانات من الفترات السابقة مع الأثر المترتب في المضاعف.**

٢٣ - ويشير التقرير إلى أن تعديل نموذج التمويل المرن صادف عددا من التحديات، وأن تنفيذ المجموعة ٥ من نظام أوموجا هو أيضا من العوامل التي تؤثر في صقل النموذج. ويُتوقع أن تتغير أنشطة مركز الخدمات الإقليمي لكي تأخذ في الاعتبار اتساع قاعدة البعثات المستفيدة التي يدعمها المركز في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وجاء في التقرير أن تطبيق النموذج لا يزال يقتصر على إدارة الشؤون المالية وإدارة شؤون الموظفين، ذلك أن لكل من دائرة

الخدمات الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومركز المراقبة المتكاملة للنقل والتحركات نموذجين متباينين بوضوح لتقديم الخدمات داخل مركز الخدمات الإقليمي، وبسبب الطابع الفريد لهذين النموذجين ومتطلبات عبء العمل، يتعذر من الناحية العملية تطبيق نموذج للتمويل المرن يجمع بين هذه المجالات الثلاثة. ويذكر التقرير كذلك أنه نتيجة لذلك، يُستخدم نموذج التمويل المرن لتحديد الاحتياجات من الموظفين لإدارة الشؤون المالية وإدارة شؤون الموظفين في المركز، مع استثناء مركز المراقبة المتكاملة للنقل والتحركات (١٨ وظيفة) ودائرة الخدمات الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (٢٢ وظيفة) (A/71/835، الفقرات ٢٩-٣٢). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن أعمال مركز المراقبة المتكامل للنقل والتحركات ودائرة الخدمات الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تتوقف بدرجة كبيرة على عمليات نظام أوموجا، ذلك أنهما هيئتان لتقديم الخدمات لهما طابع استشاري واستراتيجي، وليسا معنيين بتجهيز معاملات تتوقف على عمليات نظام أوموجا. وأُبلغت اللجنة كذلك بأنه نتيجة لذلك، فإن مركز المراقبة المتكامل للنقل والتحركات ودائرة الخدمات الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا يتوافقان مع العناصر الحالية لنموذج التمويل المرن، رغم أن الأمانة العامة تعتزم استعراض إدماج هذه المهام الأخرى غير المتصلة مباشرة بعمليات نظام أوموجا بغية تعزيز نموذج التمويل المرن.

٢٤ - **وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن إنشاء مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي قد سبق تنفيذ نظام أوموجا، وأن المركز يقوم على مفهوم تجميع المهام الإدارية للبعثات المستفيدة، مع استخدام نموذج التمويل المرن لتحديد حجم الملاك الوظيفي. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، ترى اللجنة أن تنفيذ نظام أوموجا ينبغي ألا يعرقل تطبيق نموذج التمويل المرن على المركز، بما في ذلك مركز المراقبة المتكامل للنقل والتحركات ودائرة الخدمات الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتكرر التأكيد على ضرورة أن يقوم الأمين العام بصقل نموذج التمويل المرن ليشمل مركز المراقبة المتكامل للنقل والتحركات ودائرة الخدمات الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.**

٢٥ - وعند الاستفسار عن الخدمات التي يقدمها مركز الخدمات الإقليمي إلى فرادى البعثات المستفيدة، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن المركز، وإن كان يُتوخى من توحيد طائفة الخدمات التي يقدمها أن يكون ميزته الرئيسية ويُتوقع من جميع عملائه الأساسيين التقيد بهذا النموذج، لا يوفر مجموعة كاملة من خدمات أمين الصندوق إلى مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ومكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك في بوروندي، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى، حيث يتولى مكتب الأمم المتحدة في نيروبي إدارة معظم تلك المعاملات. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة ثلاث بعثات فقط من البعثات التي تتجه إليها رحلات منتظمة للأمم المتحدة (وهي بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية

الكونغو الديمقراطية وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان) تقوم بعمليات التسجيل المادي للوصول في المركز. **وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن بعض البعثات تؤدي مهاما عُهد بها إلى مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي وتستبقي الموظفين لهذا الغرض، وترى أن مكاسب الكفاءة والمنافع المتوخاة من مركز الخدمات الإقليمي لن تتحقق ما لم يقدم المركز خدمات موحدة لجميع البعثات المستفيدة. وترى اللجنة كذلك أن من شأن ذلك أن يؤثر في دقة نموذج التمويل المرن من حيث عدد العملاء الذين يدعمهم المركز. ولذلك توصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم في تقريره المقبل معلومات مفصلة عن مختلف المهام التي يضطلع بها المركز والخدمات التي يقدمها فيما يتعلق بكل بعثة من البعثات المستفيدة.**

تحويل وظائف الخدمة الميدانية إلى وظائف وطنية

٢٦ - يشير التقرير إلى أن تحويل ٣٤ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية إلى وظائف وطنية بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٧ لن يتحقق بالكامل كما كان مقررا في السابق، ويُتوقع تحويل ١٣ وظيفة فقط من فئة الخدمة المدنية إلى وظائف وطنية بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠١٧. ويتوقع الآن إجراء التحويل إلى وظائف وطنية على مدى فترة ثلاث سنوات (A/71/835، الفقرة ٢١). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن وتيرة التقدم المحرز في عملية التحويل إلى وظائف وطنية كانت أقل مما كان متوقعا أصلا ولن تحول أي وظائف أخرى إلى وظائف وطنية خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨؛ وبدلا من ذلك، سيتم تحويل ١٠ وظائف أخرى إلى وظائف وطنية في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ ثم الوظائف المتبقية، وعددها ١١ وظيفة، في الفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠. **وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٩/٣٠٧، قد طلبت إلى الأمين العام أن يواصل خطة تحويل الوظائف إلى وظائف وطنية على مراحل على مدى فترة سنتين. وتلاحظ اللجنة بقلق أن التوقعات أصبحت تشير إلى أن عملية تحويل الوظائف إلى وظائف وطنية ستستغرق خمس سنوات. وإذ تأخذ اللجنة في اعتبارها الإطار الزمني الذي حددته الجمعية العامة في سنتين، فإنها ترى أن الأمين العام ينبغي أن يعزز جهوده الرامية إلى التعجيل بإتمام خطة تحويل الوظائف إلى وظائف وطنية.**

باء - الاحتياجات من الموارد

٢٧ - تبلغ ميزانية مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨ ما قدره ٨٠٠ ٢٥٥ ٣٧ دولار، وهو ما يمثل انخفاضا بمبلغ ٨٠٠٩٤٧ ١ دولار، أو بنسبة ٥ في المائة بالقيمة الإجمالية، مقارنة بالاعتماد البالغ ٦٠٠ ٢٠٣ ٣٩ دولار للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وتغطي الميزانية المقترحة تكاليف نشر ١٣٤ موظفا دوليا و ٢٩٧ موظفا وطنيا (بمن فيهم ثلاثة موظفين من موظفي المساعدة المؤقتة)

و ٨ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة، بحيث يصل مجموع عدد الوظائف الثابتة/الوظائف المؤقتة إلى ٤٣٩ وظيفة.

٢٨ - ويرد تحليل الفروق بالتفصيل في الفرع ''ثالثا'' من الميزانية المقترحة. وتُعزى الأسباب الرئيسية لانخفاض الاحتياجات المتعلقة بالفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى ما يلي:

(أ) المرافق والهياكل الأساسية (بمبلغ ٦٠٠ ٩٧٦ ٤ دولار أو بنسبة ٦٦,٣ في المائة)، وهو انخفاض يعُزى أساسا إلى الانتهاء من تشييد أماكن الإقامة الدائمة التابعة للمركز خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، بالإضافة إلى انخفاض نسبة الحصة المئوية للمركز في الخدمات المشتركة التي تقدمها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في قاعدة الدعم في عنتيبي من ٧٠,٦ في المائة إلى ٥٣,٤ في المائة، نتيجة تطبيق المنهجية الجديدة لتقاسم التكاليف على أساس معيار عدد الموظفين بدلا من معيار المساحة المشغولة الذي كان يُستخدم في السابق؛

(ب) الاتصالات (بمبلغ ٩٠٠ ٤٣٥ دولار أو بنسبة ١٦,٢ في المائة)، وهو انخفاض يُعزى أساسا إلى انخفاض في الاحتياجات المتعلقة باقتناء المعدات في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ مقارنةً بالفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ وعدم الاحتياج إلى معدات الإعلام، وانخفاض رسوم الاتصالات الهاتفية المحلية وبعيدة المدى (A/71/835، الفقرتان ١٠٧ و ١٠٩).

٢٩ - وتقابل هذا الانخفاض في الاحتياجات جزئياً زيادة في الاحتياجات سُجلت بوجه رئيسي في إطار ما يلي:

(أ) الموظفون الوطنيون (بمبلغ ٧٠٠ ٧٣٢ ٢ دولار أو بنسبة ٤٣,١ في المائة)، وهي زيادة تُعزى أساسا إلى اقتراح زيادة ٢٧ وظيفة وطنية وتحويل ١٣ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية إلى وظائف وطنية من فئة الخدمات العامة؛ وزيادة مرتبات الموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة بنسبة ٢٧ في المائة ومرتبات الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية بنسبة ١٢ في المائة اعتبارا من أيلول/سبتمبر ٢٠١٦؛ وتطبيق معدل شغور أدنى فيما يتعلق بالموظفين الوطنيين من الفئة الفنية مقارنة بالمعدل المطبّق في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧؛

(ب) الموظفون الدوليون (بمبلغ ٢٠٠ ٧٤٥ دولار أو بنسبة ٤,١ في المائة)، وهي زيادة تُعزى أساسا إلى زيادة النسبة المئوية للتكاليف العامة للموظفين، وتطبيق معدل شغور بنسبة ١٠ في المائة مقارنةً بمعدل ١٩ في المائة الذي طُبق على ميزانية الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧؛ واقتراح إنشاء وظيفة لمدير تقديم الخدمات برتبة ف-٥، واقتراح إعادة تصنيف وظيفتين برتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٤ (A/71/835، الفقرتان ١٠١ و١٠٢).

٣٠ - وفيما يتعلق بزيادات المرتبات للموظفين الوطنيين، تلاحظ اللجنة الاستشارية من تقرير الأداء أن الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ سجلت ارتفاعا في صافي المرتبات بنسبة ١٩,٢ في المائة

بالنسبة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية وبنسبة ٣١,٤ في المائة بالنسبة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة في مركز الخدمات الإقليمي اعتبارا من ١ آب/ أغسطس ٢٠١٥ (A/71/809، المرفق الرابع عشر، الفقرة ٢٤). وتلاحظ اللجنة كذلك أنه خلافا للمركز، يشير تقرير أداء بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ زيادة في جدول المرتبات المحلية في مقر العمل نفسه، أوغندا، بنسبة ٧,٧ في المائة فيما يتعلق بالموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة وبنسبة ٨,٨ في المائة فيما يتعلق بالموظفين الوطنيين من الفئة الفنية (انظر A/71/674، الفقرة ٧٤). وعند الاستفسار عن الاختلافات بين المركز والبعثة، أُبلغت اللجنة بأنه تمت الموافقة على جدول منقح للمرتبات لأوغندا اعتبارا من ١ آب/أغسطس ٢٠١٥ يعكس زيادة شاملة بنسبة ٧,٧ في المائة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة وبنسبة ٨,٨ في المائة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية. وأُبلغت اللجنة كذلك بأن الزيادات المقررة للمركز لا تشمل فقط الزيادات المسجلة في جدول المرتبات، بل أيضا زيادة المرتبات المتعلقة بالتغييرات في مستويات الرتبة والدرجة الفعلية مقارنة بمستويات الرتبة والدرجة المدرجة في الميزانية (حيث أُدرجت الوظائف الوطنية من فئة الخدمات العامة الوطنية في الميزانية برتبة خ ع-٤ والدرجة ٦، بينما يُحتسب متوسط المرتب الفعلي عند الرتبة خ ع-٥ الدرجة ٦؛ وأُدرجت الوظائف الوطنية من الفئة الفنية في الميزانية برتبة م ف و (ب) الدرجة ٤، بينما يُحتسب متوسط المرتب الفعلي عند الرتبة م ف و (ب) الدرجة ٦. وفيما يتعلق بالفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، تلاحظ اللجنة زيادة أخرى في جداول المرتبات في المركز بنسبة ٢٧ في المائة للوظائف الوطنية من فئة الخدمات العامة وبنسبة ١٢ في المائة للوظائف الوطنية من الفئة الفنية، اعتبارا من أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ (انظر الفقرة ٢٩ (أ) أعلاه) في حين أن الميزانية المقترحة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ لا تعكس زيادة مماثلة للموظفين الوطنيين في مركز العمل نفسه (A/71/832). **وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي للأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة معلومات مفصلة عن الاختلافات المسجلة في زيادات مرتبات الموظفين الوطنيين في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي.**

١ - الموظفون المدنيون

الفئة	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧[أ]	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	الفرق
الموظفون الدوليون	١٤٦	١٣٤	(١٢)
الموظفون الوطنيون[ب]	٢٦٧	٢٩٤	٢٧
الوظائف المؤقتة	–	٣	٣
متطوعو الأمم المتحدة	٨	٨	–
المجموع	**٤٢١**	**٤٣٩**	**١٨**

(أ) يمثل أعلى مستوى للملاك الوظيفي الموافق عليه.

(ب) يمن فيهم الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة.

٣١ - تبلغ الاحتياجات المقدرة للأفراد المدنيين للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ مبلغ ٦٠٠ ٠٧٣ ٢٨ دولار، مما يشكل زيادة بمبلغ ٠٠٠ ٥٤٣ ٣ دولار أو بنسبة ١٤,٤ في المائة، مقارنة بمخصصات الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وتعزى الزيادة في الاحتياجات تحت بند الموظفين المدنيين أساسا إلى ارتفاع الاحتياجات تحت بند الموظفين الوطنيين والدوليين على النحو المذكور في الفقرة ٢٩ أعلاه. وتعكس تقديرات التكاليف للموظفين المدنيين عوامل شغور بنسبة ١٠,٠ في المائة للموظفين الدوليين، و بنسبة ٢٥,٠ في المائة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية، وبنسبة ٦,٠ في المائة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة، وبنسبة ٥٠,٠ في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة وبنسبة ٦,٠ في المائة للوظائف المؤقتة (الخدمات العامة الوطنية).

٣٢ - وفيما يتعلق بعامل الشغور المقترح بنسبة ١٠,٠ في المائة للموظفين الدوليين، تلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات المقدمة إليها أن معدل الشغور الفعلي للموظفين الدوليين حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ هو ٢٠,٥ في المائة. وتلاحظ اللجنة كذلك أنه فيما يتعلق بعامل الشغور المقترح بنسبة ٢٥,٠ في المائة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية، بلغ معدل الشغور الفعلي للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ نسبة ٥١,٦ في المائة. **وتكرر اللجنة الاستشارية التأكيد على أن معدلات الشغور المدرجة في الميزانيات ينبغي أن تستند قدر الإمكان إلى معدلات الشغور الفعلية، وفي الحالات التي تكون فيها المعدلات المقترح إدراجها في الميزانية مختلفة عن المعدلات الفعلية، ينبغي تقديم تبرير واضح للمعدلات المستخدمة (A/70/742، الفقرة ٤٥). وفي ضوء ذلك، توصي اللجنة بتطبيق عامل شغور بنسبة ٢٠,٠ في المائة على الموظفين الدوليين وعامل شغور بنسبة ٥٠,٠في المائة على الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية. وينبغي تعديل أي تكاليف تشغيلية ذات صلة وفقا لذلك.**

٣٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا أن التغييرات المقترحة على ملاك الموظفين تشمل إعادة ندب ثلاث وظائف على النحو التالي: (أ) إعادة ندب وظيفة برتبة ف-٢ من وحدة المراقبة الداخلية التابعة لقسم الإبلاغ المالي إلى وظيفة برتبة ف-٢ في وحدة التحليل والإبلاغ في مكتب الرئيس؛ و (ب) إعادة ندب وظيفة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة من وحدة التخطيط الاستراتيجي في مكتب الرئيس إلى وظيفة متطوع من متطوعي الأمم المتحدة في وحدة تقديم المشورة للموظفين ورعايتهم في مكتب الرئيس؛ و (ج) إعادة ندب وظيفة لمتطوع من متطوعي الأمم المتحدة من خط خدمات البائعين في قسم الموظفين الدوليين إلى وظيفة متطوع من متطوعي الأمم المتحدة في خط خدمات السفر والمطالبات في قسم الموظفين الوطنيين (A/71/835، الجداول ٦-٨). **وترى اللجنة الاستشارية أن اقتراح إعادة ندب تلك الوظائف الثابتة/المؤقتة ينطوي على تغيّر في المهام وينبغي اعتبار عملية إعادة الندب بمثابة إلغاء للوظائف الحالية وإنشاء وظائف جديدة، وبالتالي ينبغي أن تخضع تلك العملية للإجراءات التي تنطبق على الوظائف الجديدة، وهي في جملة أمور شرط التبرير**

التام لمهامها، وعملية التوظيف والاختيار، وتطبيق عامل شغور بنسبة ٥٠ في المائة خلال السنة الأولى من إنشائها. وينبغي تعديل أي تكاليف تشغيلية ذات صلة وفقا لذلك. وتناقش اللجنة الاستشارية مسألة إعادة ندب الوظائف بمزيد من الاستفاضة في تقريرها عن المسائل الشاملة المتعلقة بعمليات حفظ السلام (A/71/836).

الوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة

٣٤ - تمثل الميزانية المقترحة زيادة ١٨ وظيفة ثابتة/مؤقتة جديدة في مركز الخدمات الإقليمي تشمل وظيفة واحدة برتبة ف -٥، و ١٤ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة (منها ١٠ وظائف يُقترح إنشاؤها في المركز لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية) وثلاث وظائف وطنية للمساعدة المؤقتة العامة (من فئة الخدمات العامة) (A/71/835، الفقرة ٥٩). وفيما يتعلق بوظيفة مدير تقديم الخدمات برتبة ف-٥، ذُكر في التقرير أن شاغل الوظيفة سيتولى إدارة قسم الأفراد النظاميين الجديد، وسيعمل مع دائرة تكوين القوات وشعبة الشرطة في إدارة عمليات حفظ السلام، وكذلك مع رئيس شؤون الأفراد العسكريين في البعثات الميدانية (المرجع نفسه، الفقرة ١١). **وفي ضوء إعادة الهيكلة المقترحة، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إنشاء وظيفة برتبة ف-٥ يشغلها مدير تقديم الخدمات (انظر الفقرتين ١٥ و ١٦ أعلاه).**

٣٥ - وفيما يتعلق بالوظائف الوطنية المقترحة من فئة الخدمات العامة، وعددها ١٤ وظيفة، يُقترح إنشاء وظيفتين في مكتب الرئيس، ووظيفتين في قسم الموظفين الوطنيين، وتسع وظائف في قسم الأفراد النظاميين، ووظيفة واحدة في قسم الإبلاغ المالي (A/71/835، الجداول ٦-١٠). ويُشار في الفقرة ٦٣ من التقرير إلى أن إحدى الوظائف الوطنية من فئة الخدمات العامة المقترح إنشاؤها في مكتب الرئيس سيشغَلُها مساعد لشؤون التدريب في المركز الإقليمي للتدريب والمؤتمرات من أجل التنسيق مع أصحاب المصلحة المعنيين بغية تقديم الدعم اللوجستي والخدمات المتجاوبة في الوقت المناسب لجميع العملاء، ورصد الأداء وتحقيق مستويات الخدمة المستهدفة لمختلف فئات المشاركين في التدريب. **وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تقرير الأمين العام لا يقدم مبررات واضحة لإنشاء وظيفة مساعد لشؤون التدريب من حيث زيادة الاحتياجات التدريبية. وتلاحظ اللجنة كذلك اقتراح نقل ثماني وظائف إلى الوحدة، وهو ما سيوفر قدرات إضافية. ولهذه الأسباب، توصي اللجنة بعدم الموافقة على إنشاء الوظيفة الوطنية المقترحة من فئة الخدمات العامة لمساعد لشؤون التدريب في المركز الإقليمي للتدريب والمؤتمرات التابع لمكتب الرئيس. وينبغي تعديل أي تكاليف تشغيلية ذات صلة تبعا لذلك.**

٣٦ - **وعلاوة على ذلك، وبخصوص الوظائف الوطنية من فئة الخدمات العامة المقترح إنشاؤها في مركز الخدمات الإقليمية من أجل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء**

الغربية، وعددها ١٠ وظائف، ترد توصيات اللجنة المفصلة في تقريرها عن الميزانية المقترحة للبعثة (A/71/836/Add.1). وتوصي اللجنة الاستشارية بعدم إنشاء الوظائف الوطنية الثماني من فئة الخدمات العامة المقترحة في المركز والتي أوصت اللجنة بإعادة إنشائها في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. وينبغي تعديل أي تكاليف تشغيلية ذات صلة تبعا لذلك. وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على نقل الوظيفتين لأغراض المهام المتصلة بكشوف المرتبات من بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية إلى المركز (انظر الفقرة ١١ أعلاه، على أن يطبق في هذا الصدد عامل شغور بنسبة ٥٠ في المائة في السنة الأولى من إنشائهما.

٣٧ - ويقترح إنشاء ثلاث وظائف وطنية للمساعدة المؤقتة العامة (من فئة الخدمات العامة) في قسم الموظفين الوطنيين، وذلك في خط الخدمات المتعلقة بالموارد البشرية وكشوف المرتبات. وسيتولى شاغلو هذه الوظائف الجديدة الثلاث وشاغل الوظيفة الوطنية الجديدة من فئة الخدمات العامة (المشار إليها في الفقرة ٣٥ أعلاه) إدارة زيادة عبء العمل الناجمة عن نقل المهام المتصلة بإدارة شؤون الموظفين الوطنيين في جميع البعثات المستفيدة والمعالجة المركزية لمرتبات موظفي جميع البعثات في أفريقيا. ويُقترح أيضا نقل ٢٠ وظيفة من خطوط خدمات أخرى إلى خط الخدمات المعلقة بالموارد البشرية وكشوف المرتبات (A/71/835، الفقرة ٧٦). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الوظائف الثلاث المقترحة مطلوبة لدعم الترتيبات المؤقتة لخدمات كشوف المرتبات لكل من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ولجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا-بيساو، ولدعم بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في المرحلة النهائية لإغلاقها. **وتلاحظ اللجنة الاستشارية اقتراح نقل ٢٠ وظيفة من خطوط خدمات أخرى إلى خط الخدمات المتعلقة بالموارد البشرية وكشوف المرتبات، بالإضافة إلى اقتراح إنشاء وظيفة وطنية جديدة من فئة الخدمات العامة. وإذ تأخذ ذلك في الاعتبار، ترى اللجنة أن القدرات التي ستتوافر لدى خط الخدمات المتعلقة بالموارد البشرية وكشوف المرتبات ستكون كافية لإدارة المهام المؤقتة المتوخاة من إنشاء وظائف المساعدة المؤقتة العامة الثلاث. ولذلك توصي اللجنة بعدم إنشاء وظائف المساعدة المؤقتة العامة الثلاث (من فئة الخدمات العامة الوطنية). وينبغي تعديل أي تكاليف تشغيلية ذات صلة تبعا لذلك.**

٣٨ - وعند الاستفسار عن انتداب الموظفين لأداء مهام مؤقتة، زُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات تبين انتداب الموظفين من مركز الخدمات الإقليمي وإليه لأداء مهام مؤقتة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى الوقت الحاضر. وتلاحظ اللجنة أن فترة عدد من عمليات الانتداب من البعثات إلى المركز قد تجاوزت حد الثلاثة أشهر المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٥٠. **وفي هذا السياق، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام قد اقترح**

سابقا تمديد الحد الأقصى لفترة الانتداب لأداء مهام مؤقتة إلى ستة أشهر (A/70/749). وأوصت اللجنة الاستشارية بعدم الموافقة على هذا الاقتراح (A/70/742، الفقرة ١٠٧)، وأيدت الجمعية العامة توصيتها في القرار ٢٨٦/٧٠. وتتوقع اللجنة أن يمتثل الأمين العام في المستقبل لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٣ ويكفل ألا تتجاوز فترة الانتداب لأداء مهام مؤقتة ثلاثة أشهر. ويرد مزيد من ملاحظات اللجنة في هذا الصدد في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/71/836).

٣٩ - **ورهنا بالتوصيات الواردة في الفقرات ٣٢ و ٣٣ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المطلوبة للموظفين المدنيين.**

٢ - التكاليف التشغيلية

مخصصات الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	التكاليف المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	الفرق
١٤ ٦٧٣ ٠٠٠ دولار	٩ ١٨٢ ٢٠٠ دولار	(٥ ٤٩٠ ٨٠٠ دولار)

٤٠ - تبلغ الاحتياجات التشغيلية التقديرية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ ما قدره ٩ ١٨٢ ٢٠٠ دولار، وهو ما يمثل انخفاضا بمبلغ ٥ ٤٩٠ ٨٠٠ دولار، أو بنسبة ٣٧,٤ في المائة، بالمقارنة مع مخصصات الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. ويُعزى هذا الانخفاض أساسا إلى انخفاض الاحتياجات تحت بندَي المرافق والهياكل الأساسية والاتصالات على النحو المشار إليه في الفقرة ٢٨ أعلاه.

الخبراء الاستشاريون

٤١ - يطلب الأمين العام توفير مبلغ ١٤٥ ٠٠٠ دولار تحت بند الخبراء الاستشاريين، وهو ما يمثل انخفاضا بمبلغ ٧٣ ٠٠٠ دولار (أو بنسبة ٣٣,٥ في المائة) بالمقارنة مع مخصصات الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ وقدرها ٢١٨ ٠٠٠ دولار. وجاء في تقرير الميزانية أن الموارد المطلوبة ستغطي تكاليف إعداد أشرطة فيديو تهدف للتعريف بمركز الخدمات الإقليمي (الإخراج والتصوير والتنقيح)، وإعداد منشورات المركز وإدارة محتوياته الشبكية (A/71/835، الفقرة ١٠٥). وزُودت اللجنة الاستشارية أيضا بمعلومات تبين النفقات للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ بمبلغ ١٣٥ ٧٠٠ دولار، وهو ما يمثل نقصا في الإنفاق بمبلغ ٢٥٣ ٠٠٠ دولار. وفيما يتعلق بالفترة الحالية، بلغت النفقات حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧ ما قدره ٤٥ ٥٠٠ دولار مقابل مخصصات بمبلغ ٢١٨ ٠٠٠ دولار. **وفي ضوء هذه المعلومات، توصي اللجنة الاستشارية بتعديل الموارد المطلوبة تحت بند الخبراء الاستشاريين للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ وفقا لمستوى الإنفاق في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ ومبلغه ١٣٥ ٧٠٠ دولار.**

السفر في مهام رسمية

٤٢ - تشمل الميزانية المقترحة طلب مبلغ ٠٠٠ ٣٥٣ دولار للسفر في مهام رسمية، وهو ما يمثل انخفاضا بمبلغ ٠٠٠ ٩١ دولار (أو بنسبة ٢٠,٥ في المائة) مقارنة بمخصصات الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ وقدرها ٠٠٠ ٤٤٤ دولار. وزُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات تبين أن الموارد المقترحة للسفر في مهام رسمية تشمل مبلغ ٠٠٠ ١٠٤ دولار للسفر داخل منطقة البعثة لأغراض غير التدريب لما عدده ٩٠ من الرحلات لكل شخص؛ ومبلغ ٠٠٠ ٦٨ دولار للسفر خارج منطقة البعثة لأغراض غير التدريب لما عدده ١٥ من الرحلات لكل شخص؛ ومبلغ ٠٠٠ ١٨١ دولار للسفر لأغراض التدريب. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأنه، لأغراض الميزانية المقترحة لمركز الخدمات الإقليمي للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، يشير السفر داخل منطقة البعثة إلى الرحلات التي تنطلق من المركز إلى البعثات المستفيدة من أجل تقديم الدعم التشغيلي، بما في ذلك الرحلات الجوية للأمم المتحدة. وطلبت اللجنة معلومات عن معدل الامتثال لسياسة حجز التذاكر قبل ١٦ يوما من موعد الرحلة، لكنها لم تتلقاها. **وتأمل اللجنة أن يقدم الأمين العام هذه المعلومات إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير.**

٤٣ - وتلاحظ اللجنة من المعلومات المقدمة أن العديد من الرحلات المستقلة هي رحلات مقررة إلى بعثات مختلفة لنفس الغرض، بما في ذلك ”زيارات التنسيق مع البعثات المستفيدة على الصعيد الإقليمي“ و ”واجتماعات التشاور المنتجة مع الموظفين من أجل التوصل إلى فهم متعمق للتحديات والمسائل ذات الصلة في البعثات“. وبالإضافة إلى ذلك، تلاحظ اللجنة من المعلومات المقدمة أن عددا من الرحلات المقررة في إطار الأغراض غير المتصلة بالتدريب تشمل عناصر تدريبية من قبيل سفر أمناء الصندوق لتوفير التدريب أثناء الخدمة إلى البعثات. **واللجنة الاستشارية غير مقتنعة بالمبررات المقدمة لهذه الرحلات، كما ترى إمكانية دمج عدد من هذه الرحلات. ولذلك، توصي اللجنة بخفض الموارد المقترحة للسفر في مهام رسمية بنسبة ١٥ في المائة أو بمبلغ ٩٥٠ ٥٢ دولارا، بحيث يصبح مجموع الموارد المقترحة تحت بند السفر في مهام رسمية ٠٥٠ ٣٠٠ دولارا.**

النقل البري

٤٤ - يطلب الأمين العام توفير مبلغ قدره ٤٠٠ ١٠٢ دولار تحت بند النقل البري، وهو ما يمثل انخفاضا بمبلغ ٦٠٠ ٢٧ دولار (أو بنسبة ٢١,٢ في المائة) مقارنة بمخصصات الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ وقدرها ٠٠٠ ١٣٠ دولار. واستنادا إلى المعلومات المقدمة، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الميزانية المقترحة تشمل مبلغ ٥٠٠ ٤٣ دولار للوقود والزيوت ومواد التشحيم للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وتلاحظ اللجنة أيضا من المعلومات المقدمة أن نفقات الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ تحت بند الوقود والزيوت ومواد التشحيم قد بلغت ٤٠٠ ٢٢ دولار مقارنة بالمخصصات البالغة ٤٠٠ ١٠٥ دولار، وهو ما يمثل نقصا في الإنفاق بمبلغ ٠٠٠ ٨٣

دولار. وحتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، لم تسجل أية نفقات للفترة الحالية مقابل المخصصات البالغة ٧٠٠ ٦٣ دولار. **وبالنظر إلى معدل الإنفاق في فترة الأداء والفترة الحالية، توصي اللجنة الاستشارية بتعديل المبلغ المطلوب للوقود والزيوت ومواد التشحيم تحت بند النقل البري للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧ وفقا لمستوى الإنفاق في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ ومبلغه ٤٠٠ ٢٢ دولار.**

الاتصالات التجارية

٤٥ - تشمل الميزانية المقترحة طلب مبلغ ٥٠٠ ١٠٣ ١ دولار تحت بند الاتصالات التجارية، وهو ما يمثل انخفاضا بمبلغ ١٠٠ ٥٠٨ دولار (أو بنسبة ٨٥,٣ في المائة) مقارنة بمخصصات الفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ وقدرها ٤٠٠ ٥٩٥ دولار. وزُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات تبين النفقات تحت بند الاتصالات التجارية للفترة ٢٠١٦/٢٠١٥ بمبلغ ٣٠٠ ٧٨ دولار مقارنة بالمخصصات البالغة ٠٠٠ ١٤٢ ٢ دولار، وهو ما يمثل نقصا في الإنفاق بمبلغ ٧٠٠ ٠٦٣ ٢ دولار. وفيما يتعلق بالفترة الحالية، بلغت النفقات حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٧ ما قدره ٠٠٠ ٢٥ دولار مقابل مخصصات بمبلغ ٤٠٠ ٥٩٥ دولار. **وفي ضوء الإنفاق السابق، توصي اللجنة الاستشارية بالإبقاء على الموارد المخصصة للاتصالات التجارية تحت بند الاتصالات للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧ عند مستوى الفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ البالغ ٤٠٠ ٥٩٥ دولار.**

تكنولوجيا المعلومات

٤٦ - يشير التقرير إلى طلب اعتماد قدره ٧٠٠ ٨٩٦ ٢ دولار تحت بند تكنولوجيا المعلومات، وهو ما يمثل زيادة بمبلغ ٦٠٠ ٢٣٣ دولار (أو بنسبة ٨,٨ في المائة) مقارنة بمخصصات الفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ البالغة ١٠٠ ٦٦٣ ٢ دولار. ويفيد التقرير في الفقرة ١١٠ أن الزيادة تُعزى أساسا إلى زيادة عدد الأجهزة الحاسوبية من ٤٤٨ جهازا في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى ٧٢٧ جهازا في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧، وذلك نتيجةً لدمج الأصول التي كانت تحتفظ بها سابقا بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ضمن أصول مركز الخدمات الإقليمي. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الزيادة في أصول المركز تُعزى أساسا إلى دمج الأصول التي كانت مدرجة سابقا في جرود البعثات المستفيدة ضمن مخزونات مركز الخدمات الإقليمي. **وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي زيادة الدقة في الحسابات المتعلقة بنقل الأصول من البعثات إلى مركز الخدمات الإقليمي وتعزيز الشفافية في الإبلاغ عنها. واللجنة على ثقة أيضا بأن الحاجة إلى شراء حواسيب جديدة ستنتفي في ضوء المستوى الراهن للمخزونات في المركز.**

التدريب

٤٧ - يفيد التقرير في الفقرة ٩٧ بأن الاحتياجات المقترحة من الموارد للبرنامج التدريبي للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ ستبلغ ٤٠٠ ٣١٩ دولار. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات المقدمة إليها اقتراح إجراء ١٥ دورة تدريبية داخلية في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ لما عدده ٤٧٦ موظفا دوليا و ٩ دورات خارجية لما عدده ٢٣ موظفا دوليا، وكذلك ١٦ دورة داخلية لما عدده ٣١٠ ١ موظفين وطنيين و ٣ دورات خارجية لما عدده ٨ موظفين وطنيين. وتلاحظ اللجنة أيضا أن هذه الدورات تشمل ٢٤ دورة بشأن الإدارة/الميزانية والشؤون المالية لفائدة ٩٠١ من الموظفين و ٤ دورات بشأن إدارة/تطوير الموارد البشرية لفائدة ٣٤٧ موظفا. **واللجنة الاستشارية غير مقتنعة بحاجة موظفي المركز إلى هذا العدد الكبير من الدورات التدريبية بشأن المهام الأساسية التي يضطلع بها مركز الخدمات الإقليمي والمتمثلة في الإدارة/الميزانية والشؤون المالية والموارد البشرية، وتوصي بتخفيض موارد التدريب بنسبة ٥٠ في المائة إلى مبلغ ٧٠٠ ١٥٩ دولار للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨.**

٤٨ - **ورهنا بتوصياتها الواردة في الفقرات ٣٢ و ٣٣ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٤١ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٧ أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المطلوبة للتكاليف التشغيلية.**

خامسا - الاستنتاج

٤٩ - ترد في الفرع الرابع من الميزانية المقترحة (A/71/835) الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في ما يتعلق بتمويل مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا، للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/71/835). **ومع مراعاة التوصيات التي أوردتها اللجنة الاستشارية في الفقرات ٣٢ و ٣٣ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٤١ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٧ أعلاه، فإنها توصي الجمعية العامة بما يلي:**

(أ) **اعتماد مبلغ ٦٠٠ ٤٨٤ ٣٣ دولار للإنفاق على مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا، خلال فترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨؛**

(ب) **تقسيم المبلغ الوارد في الفقرة الفرعية (أ) بالتناسب بين ميزانيات عمليات حفظ السلام المستفيدة فعلياً من مركز الخدمات الإقليمي وبمقارنتها بالميزانية البرنامجية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وأخذ العلم باحتياجات الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ فيما يتعلق بحصص البعثات السياسية الخاصة المستفيدة من مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا، وذلك من أجل تلبية الاحتياجات التمويلية للمركز في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.**

الوثائق

- تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية المركز الإقليمي للخدمات في عنتيبي، أوغندا، للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/71/809، المرفق الرابع عشر)
- تقرير الأمين العام عن ميزانية مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا، للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/71/835)
- تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ ((Vol.IIA/71/5))
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/71/836)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية المقترحة لمركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا، للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/70/742/Add.17)
- قرارا الجمعية العامة ٣٠٧/٦٩ بشأن المسائل الشاملة و ٢٨٩/٧٠ بشأن تمويل مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا